



## مذكرة إخبارية حول مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا في معاهدات هذا الأخير

لا تنحصر المشاركة في أغلب معاهدات مجلس أوروبا على الدول الأعضاء في المجلس ، فمعاهدات مجلس أوروبا المعنية والمسماة " المفتوحة " تفيد أن بإمكان الدول غير الأعضاء بما في ذلك الدول غير الأوروبية ، الانضمام إليها أيضا شريطة أن توجه لها الدعوة للقيام بذلك رسميا من لدن لجنة الوزراء . أما عن الحثيات للقيام بذلك فهي محددة في الأحكام الخاصة بكل معاهدة .

ويمكن إجمال مسطرة انضمام الدولة غير العضو في مجلس أوروبا على النحو التالي :

1. مبدئيا يمكن للجنة الوزراء بأن توجه الدعوة لدولة غير عضو للانضمام إلى معاهدة محددة بمبادرة منها ، كما جرت العادة كذلك أن تقوم الدولة غير العضو بتوجيه طلب للانضمام في رسالة إلى الأمين العام لمجلس أوروبا . وينبغي أن يوقع هذه الرسالة وزير الشؤون الخارجية أو احد الممثلين الدبلوماسيين المفوض لذلك بتعليمات من حكومته .

2. طبقا لما جرى به العمل في مجلس أوروبا ، وقبل تسجيل هذه النقطة رسميا في جدول أعمال لجنة الوزراء ، فإن الأمين العام يستطلع بشكل غير رسمي رأي وفود الدول الأعضاء حول طلب الانضمام المذكور .

3. يقوم بفحص الطلبات الرسمية للانضمام إلى معاهدة ما مجموعة من المقررين من لجنة الوزراء قبل أن تعرض على هذه الأخيرة . وعندما يحصل اتفاق مبدئي داخل لجنة الوزراء على الاستجابة بالإيجاب لإحدى طلبات الانضمام ، فإن لجنة الوزراء تكلف الأمين العام للقيام بالاستشارة رسميا مع الدول غير الأعضاء المنضون لتلك المعاهدة. ومن حق الدول غير الأعضاء أن تعبر عن اعتراضات محتملة في أجل لا يتجاوز الشهرين تقريبا .

وبالرغم من أن المعاهدة لا تشير إلى هذه المسألة ، فإن لجنة الوزراء بإمكانها أن تطلب إجراء خبرة تستعرض القوانين الداخلية للبلد المعني في ضوء معايير مجلس أوروبا . وتجري هذه الاستشارة على الخصوص إذا ما كان محتوى الاتفاقية يحث على ذلك وإذا ما تقدمت على الأقل دولة واحدة عضو بطلب لإجرائها وذلك أثناء مداوات لجنة الوزراء .ومن المحتمل أن تؤدي استشارة لجنة الخبراء إلى تمديد المسطرة بشكل كبير قد يزيد بكل بساطة عن السنة . أما في غياب هذه الاستشارة فإن من الممكن اتخاذ القرارات اللازمة في مدة أقصر من ذلك بكثير .

4. بعد استشارة الدول غير الأعضاء المنضوية إلى الاتفاقية ، يصبح قرار دعوة الدولة غير العضو نهائيا . وعادة ما يتم اتخاذ هذا القرار على مستوى مندوبي الوزراء . وينبغي التذكير بأن لجنة الوزراء سبق أن قررت في أبريل 2013 تحديد مدة صلاحية الدعوات الموجهة للدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا لكي تنضوي إلى الاتفاقيات في مدة خمس سنوات .

5. قبل أن تنضوي أي دولة إلى الاتفاقية ، فإن عليها أن تتخذ التدابير اللازمة لكي يتيح قانونها الداخلي إمكانية تنفيذ هذه الاتفاقية . وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مجلس أوروبا يضم لجانا متنوعة من الخبراء مهمتها متابعة تطبيق المعاهدات من طرف الدول المنضوية إليها . فهناك مثلا لجنة خبراء في مجلس أوروبا مهمتها متابعة تطبيق الدول الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بالمجال الجنائي . ولمزيد من المعلومات يمكن مطالعة الموقع الإلكتروني على الانترنت : PC-DC .

6. جرت العادة أن يتم وضع أداة الانضمام في مقر مجلس أوروبا بstrasbourg بحضور ممثل عن الدولة المنضوية والأمين العام لمجلس أوروبا أو نائبته . وينبغي لممثل الدولة المنضوية أن يتوفر على أداة الانضمام ومحضر الإيداع الذي سيوقع من لدن الطرفين . وإذا تعذر على الدولة المنضوية بعث ممثل عنها إلى Strasbourg فبالإمكان إرسال أداة الانضمام عبر البريد الدبلوماسي . ويتم إعلام أعضاء مجلس أوروبا والأطراف الأخرى المنضوية للاتفاقية بإيداع أداة الانضمام . كما أن بإمكان الدول التي انضمت إلى إحدى الاتفاقيات بأن تتضمن كذلك للبروتوكولات الملحقة بها .

7. مع مراعاة أحكام القابلة للتطبيق في المعاهدة ، وبمقتضى اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات ، فإن أي تحفظات أو تصريحات

محتملة ينبغي الإدلاء بها عند وضع أداة الانضمام. ولأسباب تتعلق بالأمن القانوني، وسعياً لضمان تطبيق موحد للاتفاقيات الأوروبية، فإن أي تحفظات لا يمكن التعبير عنها في وقت لاحق.

8. وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن بعض اتفاقيات مجلس أوروبا تتضمن بنداً يتعلق بتمويل آلية تتبعها من طرف الدول غير الأعضاء. وفيما يتعلق بالاتفاقيات التي لا تتضمن مثل هذا البند، والتي تنص على آلية للتتبع، فإن لجنة الوزراء صادقت بتاريخ 10 أبريل 2013 على قرار يتعلق بكيفية التمويل والمشاركة للدول غير الأعضاء في اتفاقيات مجلس أوروبا.

لائحة الاتفاقيات المفتوحة :

- / للدول الأوروبية غير الأعضاء في مجلس أوروبا
- / للدول غير الأوروبية وغير الأعضاء في مجلس أوروبا
- / للاتحاد الأوروبي

*Only the English and French versions of the Convention are authentic.  
This translation is not an official version of the Convention.*

ترجمة هذه الوثيقة تمت في إطار :

برنامج تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

هذا البرنامج ممول من طرف الإتحاد الأوروبي  
و منجز من طرف مجلس أوروبا

Strengthening democratic reform in the southern Neighbourhood

Funded  
by the European Union



EUROPEAN UNION

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

Implemented  
by the Council of Europe